عنه واما العلة فهي ملازمة للمعلول ابدا اذ لا تحقق للعالمية بدون العلم في الطالبين وكذا الحال حكم بالقياس الى علته في الصفة
التي تكون علة كالعلم مثلا لها شرط كالمحل والحيوة وليس لها علة فان العلم من قبيل الذوات وهي لا تعلل بخلاف الاحكام
فالعلة لا تكون معلولة في نفسها والشرط قد يكون معلولا فان كون الحي حيا شرط لكونه عالما مع ان كونه حيا معلول للحيوة
في الحكم الواجب لم يتفق على عدم شرطه بل اتفق على انه لا يوجد بدون شرطه كالعالمية لله تعالى فانها مشروطة بكونه تعالى
حيا وقد اختلف في كون الحكم الواجب معللا بعلة في العلة مصححة لمعلولها باتفاق وفي كون الشرط مصححا لمشروطه خلاف
قال به القاضي كالحيوة للعلم فانه ذهب الى ان الحيوة وان لم تكن علة للعلم بل شرطا له لكنها علة في تصحيحه ومؤثرة في صحته ومصححة
لها ومنعه المحققون لجواز توقفه اي توقف العلم في صحته على شرط اخر كانتفاء اضداده ووجود محله وح لا يمكن ان
تكون الحيوة مستقلة بالتصحيح ولما كان هذه المباحث مع ركاكتها في انفسها مبنية على اصل فاسد اعرضنا عن تفاصيلها

الموقف الثالث في الاعراض وفيه مقدمة ومراصد خمسة المقدمة في تقسيم الصفات

التي هي اعم من الاعراض وقد تؤخذ في تعريفها الصفة الصفة الثبوتية احترز بهذا القيد عن الصفات السلبية اذ لا تجري
فيها التقسيم المذكور عند نافي الاشاعرة ينقسم الى قسمين نفسية وهي التي تدل على الذات دون معنى زايد عليها
ككونها جوهرا او موجودا او ذاتا او شيئا وقد يقال هي ما لا يحتاج وصف الذات به الى تعقل امر زايد عليها
ومآل العبارتين واحد ومعنوية وهي التي تدل على معنى زايد على الذات كالتحيز وهو الحصول في المكان ولا شك
انه صفة زايدة على ذات الجوهر والحدوث اذ معناه كون وجوده مسبوقا بالعدم وهو ايضا معنى زايد على ذات
الحادث وقبول الاعراض للجوهر فان كونه قابلا للغير انما يعقل بالقياس الى ذلك الغير وقد يقال بعبارة اخرى
هي ما يحتاج وصف الذات به الى تعقل امر زايد عليها وما ذكرناه في تعريف الصفة النفسية والمعنوية انما هو على
راي نفاة الاحوال منا وهم الاكثرون وقال بعض من اصحابنا كالقاضي واتباعه بناء على الحال الصفة النفسية
ما لا يصح توهم ارتفاعه عن الذات مع بقائها كالامثلة المذكورة فان كون الجوهر جوهرا او ذاتا او شيئا ومتحيزا
وحادثا وقابلا للاعراض احوال زايدة على ذات الجوهر عندهم ولا يمكن تصور انتفائها مع ذات الجوهر والمعنوية
تقابلها فهي ما يصح توهم ارتفاعه عن الذات مع بقائها وهؤلاء قد قسموا الصفة المعنوية الى معللة كالعالمية
والقادرية ونحوهما والى غير معللة كالعلم والقدرة وشبههما ومن انكر الاحوال منا انكر الصفات المعللة
وقال لا معنى لكونه عالما قادرا سوى قيام العلم والقدرة بذاته واما عند المعتزلة فاربعة اقسام اي الصفة الثبوتية
تنقسم عندهم الى اربعة اقسام الاول الصفة النفسية فقال الجبائي واتباعه منهم هي اخص وصف النفس وهي
التي بها يقع التماثل بين المتماثلين والتخالف بين المتخالفين كالسوادية والبياضية ولم يجوزوا اجتماع صفتي النفس
في ذات واحدة ولم يجعلوا اللونية مثلا صفة نفسية للسواد والبياض وقال الاكثرون من المعتزلة الصفة
النفسية هي الصفة اللازمة للذات فجوزوه اي جوزوا بناء على ذلك اجتماع صفتي نفس في ذات واحدة لان
الصفات اللازمة لشيء واحد متعددة ككون السواد سوادا او لونا وشيئا وعرضا ويدخل في ذلك كون
الرب تعالى عالما وقادرا فانه لازم لذاته واتفقوا وفي نسخة المصنف واثبتوا انها اي الصفة النفسية يشترك فيها

الوجود والعدم بمعنى انها تكون ثابتة للشيء في حالتي وجوده وعدمه القسم الثاني الصفة المعنوية
فقال بعضهم هي الصفة المعللة بمعنى زايد على ذات الموصوف ككون الواحد منا عالما قادرا وقيل الصفة
المعنوية هي الصفة الجايزة اي غير اللازمة الثبوت لموصوفها القسم الثالث الصفة الحاصلة بالفاعل وهي عندهم
الحدوث وليست هذه الصفة اعني الحدوث صفة نفسية اذ لا تثبت حال العدم مع ان المعدوم الممكن عندهم متصف
بكونه نفسا ولا صفة معنوية لانها لا تعلل بصفة القسم الرابع الصفة التابعة للحدوث وهي التي لا تحقق لها في حالة
العدم ولا يتصف بها الممكن الا بعد وجوده ولا تاثير للفاعل فيها وهي منقسمة الى اقسام فمنها ما هي واجبة اي يجب
حصولها للموصوف بها عند حدوثها كالتحيز وقبول الاعراض للجوهر وكالحلول في المحل والتضاد للاعراض وكايجاب
العلة معلولها وقبح القبيح فان هذه كلها صفات حادثة واجبة الحصول لموصوفاتها عند حدوثها ومنها ما هي ممكنة
اي غير واجبة الحصول لموصوفها عند حدوثه وهي اما تابعة للارادة ككون الفعل الصادر من العبد طاعة
او معصية وتعظيما او اهانة فان الفعل قد يوجد غير متصف بشيء من ذلك اذا لم يكن هناك قصد وارادة وككون
الامر امرا فان قول القايل افعل قد يوجد ولا يكون امرا اذا لم يكن قصد الى طلب الفعل واما غير تابعة
للارادة ككون العلم ضروريا فانه صفة تابعة لحدوث العلم وليست واجبة له لامكان تفاوت العلم بالنظرية والضرورية
بالنسبة الى الاشخاص وليست ايضا تابعة للقصد والارادة وبينهم خلاف في تبعية الاتقان للعلم والارادة فقال
بعضهم انه تابع للعلم وحده فان من تدرب بصنعة وحصل له فيها ملكة فقد يوجد منه في بعض الاوقات من تلك
الصناعة ما هو على غاية من الاحكام والاتقان بلا قصد وارادة فدل ذلك على استقلال العلم به وقال الآخرون منهم ان
المؤثر في اتقان الفعل هو الارادة بشرط كون الفاعل عالما به وقد اتفقوا على ان ما يؤثر فيه العلم لا فرق فيه بين
العلم الضروري وغير الضروري لكن اختلفوا فيما يؤثر فيه الارادة فقال بعضهم المؤثر من الارادات ما كان مقدورا ومخترعا
للمريد دون ما كان منها ضروريا وقال الآخرون لا فرق بين الارادتين كما لا فرق بين العلمين وبينهم خلاف في الحسن
اهو مما يتبع الحدوث وجوبا كالقبح فيكون من قبيل الواجبة او هو مما يتبع الحدوث مشروطا بالارادة فيكون من
قبيل الممكنة التابعة للارادة المرصد الاول في الاحكام الكلية الشاملة لجميع الاعراض وفيه مقاصد الاول في تعريف
العرض اما تعريفه عندنا فموجود قايم بمتحيز هذا هو المختار في تعريفه لانه خرج منه الاعدام والسلوب اذ ليست موجودة
والجواهر اذ هي غير قايمة بمتحيز وخرج ايضا ذات الرب وصفاته ومعنى القيام بالغير هو الاختصاص الناعت
او التبعية في التحيز والاول هو الصحيح كما ستعرفه وقال بعض الاشاعرة العرض ما كان صفة لغيره وهو منقوض
بالصفات السلبية فانها صفة لغيرها وليست اعراضا لان العرض من اقسام الموجود ومنقوض ايضا بصفاته تعالى
او قيل بالتغاير بين الذات والصفات واما تعريفه عند المعتزلة فما لو وجد لقام بالمتحيز وانما اختاروا
هذا التعريف لانه اي العرض ثابت في العدم عندهم منفكا عن الوجود الذي هو زايد على الماهية ولا يقوم بالمتحيز
حال العدم بل اذا وجد العرض قام به ويرد عليهم الفناء اي فناء الجوهر فانه عرض عندهم وليس على تقدير وجوده
قايما بالمتحيز الذي هو الجوهر لكونه منافيا للجواهر فلا يندرج في الحد ولا ينعكس ايضا على اصل من اثبت منهم
عرضا لا في محل كابي الهذيل العلاف للكلام فانه قال ان بعض انواع كلام الله تعالى لا في محل وكبعض البصريين القايليين

ولا يرد علينا لانا لا نثبته

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)